والثقافية»[٤].

وكان السادات متحمساً بشكل يثير الاستغراب لعملية التطبيع والاسراع بها، لدرجة انه لم يمنع بعض الافراد والجهات من التعامل مع اسرائيل قبل ان يحل الموعد الذي حددته المعاهدة لبدء التطبيع، وهو شهر شباط (فبراير) ١٩٨٠، فسمح للدكتور حسين فوزي بقبول دعوة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ من الجامعات الاسرائيلية لالقاء عدد من المحاضرات. وسافر فوزي فعلاً، والقى محاضرات هاجم فيها العرب وانكر انتماء مصر الى العالم العربي. على اننا اذا افترضنا، من جانبنا، ان د. فوزي فعل ما فعله من تلقاء نفسه وانسجاماً مع مشاعره وآرائه، فان واقعة اخرى، في منتهى الخطورة، وقعت على هذا الصعيد من قبل احدى الشركات المصرية الحكومية. فقد ثبت ان شركة أعالي البحار المصرية لصيد الاسماك، التابعة لوزارة الزراعة، كانت تتعامل مع اسرائيل قبل توقيع اتفاقية السلام. ولم يتم الكشف عن هذه الواقعة الا في العام ١٩٨٢، حيث قيل لوزير الزراعة د. يوسف والي ان «هذه الشركة كانت بها درجة كبيرة من التسيب والفوضى الى حد اتهامها بالتواطؤ في تجارات مع اسرائيل قبل توقيع معاهدة السلام معها». فرد والي: «هذا صحيح. وقد كتب في ذلك الجهاز المركزي للمحاسبات»[٥].

وكان وزير الزراعة المصرية وقت الواقعة المذكورة هو د. محمود داوود، الذي لعب دوراً نشطاً في تطبيع العلاقات مع اسرائيل في مجال الزراعة. وفي ضوء ذلك، كان من المستحيل ان تتم دون علم رئيس الجمهورية بها.

كان السادات متحمساً لتنفيذ اتفاقاته مع اسرائيل وفرضها، قسراً، على المصريين؛ بل وصل به الامر الى حد محاولة فرضه اتفاقيتي كامب ديفيد على الفلسطينيين، واعتبار أي رفض من جانبهم لهاتين الاتفاقيتين تحدياً له، لا يستطيع احتماله. فقد «اشار الرئيس السادات الى ما اذيع بالنسبة الى تحريض منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على تنظيم اضرابات، احتجاجاً على عقد الاتفاق، بقوله ان هذا العمل تحدٍّ وعلينا ان نواجهه اذا اردنا ان نضطلع بمسؤوليتنا في تحقيق السلام؛ وانا مستعد لمواجهة هذا التحدي. وقال انني اعترف بالصعوبة التي سنواجهها، ودعوني اقول لكم بصراحة، اننا سنواجه صعوبات ومواجهات. اعترف بأنني اواجه تحدياً، وانا على استعداد لمواجهة هذا التحدي»[٦].

واذا كان السادات يعتبر رفض منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقه مع اسرائيل بشأن الضفة الغربية وغزة تحدياً له، فيمكننا ان نتصور رد فعله على ما بدر من المصريين المعارضين له. فعندما اتخذ مجلس نقابة الصحافيين قراراً بمنع الصحافيين من التعامل مع اسرائيل، شن السادات حملات متواصلة ضدهم، واخذ يهدد بحل النقابة وبتحويلها الى نادٍ. وعندما اتخذ مجلس نقابة المحامين موقف الرفض، وحول النقابة الى قلعة للمعارضين تعقد فيها الندوات، قام السادات في تموز (يوليو) ١٩٨٠ بحل المجلس. وعندما تجاهلت نقابة الاطباء «الدكتور محمود بدر، استاذ جراحة المسالك البولية، في يوم الاطباء في عام ١٩٨٠، بسبب زيارته لاسرائيل والقائه مجموعة من المحاضرات عن الطب المصري القديم، منحه الرئيس السادات وسام الاستحقاق من الدرجة الاولى، وحرص على ان يبرز هذا المعنى اعلامياً»[٧].

وعندما عرض السادات اتفاقية السلام على مجلس الشعب، عارضها، فقط، ١١ نائباً، في حين ايدتها الاغلبية الساحقة. وعلى الرغم من ذلك، فان السادات لم يطق وجود المعارضين داخل المجلس، فأصدر قراراً بحله قبل ان يكمل مدته القانونية، ثم دعا الى انتخابات جديدة استطاع، بالتزوير، اسقاط معظم الذين عارضوه. ويعود السبب في ضيق السادات من أي معارضة الى انه اعتبر اتفاقه